Journal of Islamic Sciences
Volume (4), Issue (3) : 30 Jun 2021
P: 88 - 108

ISSN: 2664-4347

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد (4)، العدد (3) : 30 يونيو 2021م
ص: 88 - 108

Pluralism and diversity from the Islamic perspective Pluralism and diversity from the Islamic perspective

Taghread Yousf Keadan
Department of Human Sciences || Qasimi Academy

Abstract: The aim of this research is to clarify the phenomenon of pluralism and diversity in its various aspects, with a focus on Islam's position on pluralism and diversity in its various types and divisions. The research also sought to address religious and political pluralism, cultural pluralism, economic pluralism and Islam's position and outlook on it. The study is based on the descriptive and analytical approach that sheds light on pluralism and diversity from an Islamic perspective, and through the descriptive and analytical approach, the study will provide a description and analysis of the plurality and diversity in thought and culture from the application of Islamic thought. The research reached the following results: Religious pluralism, or Islam's view of pluralism in general, is the ideal solution to the problem of religious conflict in the world and to the peaceful coexistence of different religions. Diversity in Islamic society is the best evidence of Islam's tolerance and its recognition that difference is a universal nature. Islam adopts political pluralism on condition that it be disciplined within the framework of commitment to the supremacy of Sharia and not deviating from its established principles. - Islamic economics is based on matters that other systems lack. It combines private and public ownership at the same time, considering that both of them are assets and each of them has its objectives and sources, provided that they are legitimate. Economic pluralism expresses the existence of more than one economic system in a single country, and Islamic law is concerned with the economic aspect.

Keywords: Islamic perspective, diversity, pluralism, false beliefs, religious pluralism, political pluralism.

التعدد والتنوع من المنظور الإسلامي

تغريد يوسف قعدان
قسم العلوم الإنسانية || أكاديمية القاسمي

المستخلص: هدف هذا البحث إلى توضيح ظاهرة التعدد والتنوع من مختلف جوانبها مع التركيز على موقف الإسلام من التعدد والتنوع بأنواعها وأقسامها المختلفة، كما سعى البحث إلى تناول التعدد الديني والتعدد السياسي، والتعدد الثقافي، والتعدد الاقتصادي وموقف الإسلام ونظرته له، وتقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسلط الضوء على التعددية والتنوع من منظور إسلامي، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي ستقدم الدراسة وصفاً وتحليلاً للتعدد والتنوع في الفكر والثقافة من منطبق الفكر الإسلامي.

وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- إن التعددية الدينية أو نظرة الإسلام للتعدد بشكل عام تعتبر الحل الأمثل لمشكلة الصراع الديني في العالم وللتعايش السلمي بين الأديان المختلفة.
- يعتبر التعدد في المجتمع الإسلامي خير دليل على سماحة الإسلام واعترافه بأن الاختلاف طبيعة كونية.
- يأخذ الإسلام بالتعددية السياسية شريطة انضباطها في إطار الالتزام بسيادة الشريعة وعدم الخروج على أصولها الثابتة.

- يقوم الاقتصاد الإسلامي على أمور يفتقدها غيره من الأنظمة الأخرى، فهو يجمع بين الملكية الخاصة والعامة في وقت واحد على اعتبار أن كلا منهما أصل ولكل منها أهدافه ومصادره بشرط أن تكون مشروعة،
- تعبّر التعددية الاقتصادية عن وجود أكثر من نظام اقتصادي في البلد الواحد، وقد عنيت الشريعة الإسلامية بالجانب الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المنظور الإسلامي، التنوع، التعددية، العقائد الباطلة، التعددية الدينية، التعدد السياسي.

مقدمة.

ثمة حقائق طبيعية واجتماعية في هذا الكون، ينبغي إدراكها واستيعاب مدلولاتها وفهم معانيها حتى يتسنى للناس الانسجام مع الناموس الكوني والاجتماعي العام، ولعل من أهم الحقائق التي تحتاج إلى استيعاب وإدراك حقيقة التعدد والتنوع في هذا الوجود؛ حيث يعتبر قاعدة كونية شاملة وناموس كوني ثابت، وأن السعي إلى إلغائها بدعوى المطابقة وضروراتها وفوائدها هو سعي عقيم لا جدوى منه؛ لأنه يخالف الناموس، ويعمل على تبديل حقائق الوجود، ويعتبر التنوع ظاهرة كونية تظهر بوضوح في عالم الطبيعة بكافة تجلياتها، فهو لم تحدث بالصدفة، كما لم يحدث بطبيعة الحال خارج الإرادة الإلهية ، فقد دل الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة على أن التنوع والتعدد من مظاهر الخلق الكبرى، كما أنها من مظاهر الإعجاز والإبداع في الخلق[1]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [2]

فالمفاهيم تختلف في الدين الإسلامي عن غيره من الديانات الأخرى، فالدين الإسلامي يستمد شرعيته من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبهذا المعنى يكون القرآن والسنة هما دستور الدولة الإسلامية، وترتكز في مرجعتها إلى الشريعة الإسلامية، لذلك فإن الإسلام دين كامل وشامل لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[3].

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في التعدد والتنوع من المنظور الإسلامي، وذلك من خلال التبحر في الدراسة للموضوع في الكتب والدراسات بما فيها كتاب الله القرآن الكريم والسنة النبوية وكتب الأئمة والفقهاء الذين عالجوا الموضوع.

مشكلة الدراسة:

تشكل التعددية والتنوع في الفكر والتفكير والعلم من أسس الحياة البشرية، حيث خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في الأرض وتنوعا ومتعدد الأطوار والصفات، لذا نص الدين الإسلامي على التعددية القائمة على التسامح بين الاجناس البشرية، فقد خلق الله البشر على اختلاف الاجناس، والأعراق والأصول، وكذلك خلق التنوع في المستوى الاقتصادي، فقد خلق الله تعالى الفقير والغني، وخلق العبد والسيد، لكن الإسلام أوجد التسامح والتفاهم والمساعدة وعدم تعالي جنس بشري على أخر، وحث على التفاهم بين الناس وعدم اللجوء إلى احتقار جنس دون الآخر.

كما تدور المشكلة حول تلك الأفكار التي ينادي بها أعداء الإسلام والتي يصفون خلالها بأنه دين التشدد وعدم قبول الآخر، ويرسمون صورة مشوهة لإسلام بوصفه عقيم لا يقبل بالحوار أو التسامح، وأنه دين انتشر بحد السيف، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

ما النظرة الإسلامية نحو التعدد والتنوع؟ والذي يتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

(1) الصفار، التعددية والحرية في الإسلام، (ص:12).
(2) سورة الحجرات، آية 13
(3) الشلح، التعددية الدينية والدولة المدنية، (ص:16).

أسئلة الدراسة

1- ما المقصود بالتعدد والتنوع؟
2- ما نظرة الإسلام للتعدد الديني؟
3- ما التعدد السياسي وما نظرة الإسلام له؟
4- ما التعدد الثقافي وكيف ينظر له الإسلام؟
5- ما التعدد الاقتصادي وما هي معالجة الإسلام له؟

أهداف الدراسة

ترنو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مفهومي التعدد والتنوع.
2- بيان موقف الإسلام من التعدد الديني.
3- توضيح المقصود بالتعدد السياسي وبيان موقف الإسلام منه.
4- بيان المقصود بالتعدد الثقافي وبيان موقف الإسلام منه.
5- التطرق إلى مفهوم التعدد الاقتصادي ومعالجة الإسلام له.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

أهمية موضوع التعدد والتنوع الذي يعتبر في غاية الأهمية لأنه يشكل أداة بيد كل من يحاول التهجم على الدين الإسلامي الحنيف وعلى اتباعه المسلمين من خلال وصفهم بأنهم متشددين ولا يقبلون الآخر، والتشكيك بعقيدة المسلمين؛ من حيث شيوع العقائد الباطلة، والأفكار الكاذبة الزائفة من أجل زعزعة إيمانهم بالرواسخ والثوابت بأسس الإيمان في العقيدة.

لذا تعد هذه الدراسة كأداة للرد على من يتهمون الإسلام بانه دين لا يشجع او يقبل التعددية والتنوع الإنساني، لذا كان من الواجب على كل مسلم غيور على دينه وعقيدته ومن أجل حمايتها من أي تشويه وتشكيك الحديث عن موضوع التعددية من منظور إسلامي بأشكالها المتعددة وتحديداً التعددية الدينية من أجل توضيح وبيان احترام الدين الإسلامي الحنيف للآخر والتركيز على تعاليمه التي تهدف إلى التسامح والوسطية وقبول الآخر والتعايش والحوار.

الدراسات السابقة.

سعت الباحثة لجمع ما تيسر لها عدد ممكن من الدراسات والأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وهي التعدد والتنوع من منظور إسلامي، وفيما يلي عرضاً لأهم الدراسات التي حصلت عليها الباحثة مرتبة من الأحدث للأقدم:

- **دراسة (محروس بسيوني، 2018)** التي جاءت بعنوان" التعددية الدينية رؤية نقدية(4)"، والتي ركزت على كثرت الحديث عن التعددية الدينية ودورها في لعب دور فعال في نزع فتيل الحروب والصراعات الدامية التي أودت بحياة الملايين من البشر من خلال تفسير عصري للأديان، بحيث يضمن لأصحابها التعايش السلمي فيما بينهم،

(4) بسيوني، التعددية الدينية رؤية نقدية، (عدد: 12).

فاشتدت الحاجة إلى التعريف بالتعددية الدينية وأبعادها ودورها في الحياة الفكرية، ومن خلال هذه الرؤية النقدية المتفحصة سيتم بيان التأصيل لها من وجهة نظر إسلامية.

- **أما دراسة (العبيدي، 2015)** "التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات"(5) للدكتور حسام العبيدي، والذي ركز في دراسته على أن التعددية الدينية مسألة من مسائل فلسفة الدين والتي تعنى بتفسير لظاهرة تعدد الأديان واستيعابها وهي تتجاوز المنظور العملي لمبدأ التسامح والتساهل الديني، إلى تنظير بموجبه لا يكون الحق والحقيقة حكراً على دين معين بذاته.
- **وأما دراسة (عمر روينة، 2005)** التي جاءت بعنوان" التعددية الفكرية في الإسلام(6)" وركزت على أن التعددية في جوهرها هي ممارسة للحرية وإقرار بحق الأخر في التفكير بحرية واعتراف بحتمية التنوع والتعدد في الحياة الإنسانية، فالتعددية تقوم أساساً على مبدأ احترام الرأي الأخر ورفض مصادرته وهدر حقوقهم، واستعمال العنف ضدهم.

منهج الدراسة.

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسلط الضوء على التعددية والتنوع من منظور إسلامي، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي ستقدم الدراسة وصف وتحليل للتعدد والتنوع في الفكر والثقافة من منطبق الفكر الإسلامي.

خطة البحث: تم تقسيم الدراسة مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، وكما يلي:

- المقدمة: وتضمنت: مشكلة الدراسة، وأسئلتها، وأهميتها، وهدفها، والدراسات السابقة، والمنهج وخطة البحث.
- المبحث الأول: مفهوم التعدد والتنوع.
- المبحث الثاني: التعدد الديني في المنظور الإسلاميّ.
- المبحث الثالث: التعدد السياسي في المنظور الإسلاميّ.
- المبحث الرابع: التعدد الثقافي في المنظور الإسلاميّ.
- المبحث الخامس: التعدد الاقتصادي في المنظور الإسلاميّ.
- الخاتمة: أهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول: مفهوم التعدد والتنوع

تمهيد

إن المبدأ الأساسي في الإسلام والذي لا مراء فيه هو المبدأ التشريعي الذي ينفي أية مشروعية للإكراه في الدين ويشدد على أن الناس جميعًا ليسوا موضوعًا للإكراه على اعتناق الإسلام، وذلك لأن الإسلام فضلًا عن أنه يسلب مشروعية الإكراه، فإن النصوص التشريعية وواقع التاريخ يثبت أن دار الإسلام تتسع لغير المسلمين وتوفيهم حقوقهم السياسية والإنسانية بصورة كاملة، مما يعني بوضوح أن الإسلام دينٌ يستوعب مبدأ التنوع والتعدد في

(5) العبيدي، التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات، مجلد:4، (عدد: 14).

(6) روينة، التعددية الفكرية في الإسلام، مجلد: 1، (عدد:(8).

العقائد دون أن يكون لهذا التنوع أي مساس بالحقوق السياسية والاقتصادية والإنسانية لأصحابها، بل جميع هذه الحقوق مكفولة بمقتضى روح الدين وجوهره الثابت، وهذا ليس مدعى أو جزافًا في القول، بل هو حقيقة أكدها الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه-بقوله: (الناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)[7]

وفي الدين الإسلامي الحنيف يبلغ التعدد والتنوع مبلغ الفطرة التي فطر الله الناس عليها، إلا أنها ليست سنة من سنن الله التي لا يجوز التبديل أو التحويل فيها؛ حيث إن شأنها شأن الاختلاف، كما أن التعددية مبدأ إسلامي فطر الله عليها كافة المخلوقات فلم يكون الناس على نمط واحد أو قالب محدد، وإنما كانوا وما زالوا وسيبقون مختلفين[8]، وفي ذلك قال تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾ [9]

والمتعارف عليه أن الاختلاف والتنوع يعتبر من أبرز خصائص الوجود الإنساني ومن ضرورات الاجتماع البشري؛ حيث إن الاختلاف سنة من السنن الكونية في هذا الكون الكبير، فالاختلاف والتنوع يؤدي إلى التنوع والتناغم والتناسق ويزيل الفتور والرقابة، الأمر الذي يجعل للحياة طعماً ومذاقاً خاصاً، فضلاً عن أن الاختلاف والتنوع يثريان الحياة ويكسبان الفرد خبرة ومعرفة، فلو خلق الأفراد وجبلوا على صورة واحدة لما كان للحياة معنى واضح[10].

المطلب الأول: التعدد في اللغة:

عند البحث في المعاجم العربية القديمة لم تجد الباحثة لفظة "التعددية" حتى في المراجع الحديثة منها، فالبحث في مادة" عدّ" وجدت الباحثة أنه لا يتبعها لفظة "التعددية"، وأقرب المعاني إليها- التي وجدت "تعدد" والذي يأتي بمعنى: صار إذا عدوهم عديدهم أكثر من ألف، والعديد: الند والقرن والعدد الكثير: يقال ما أكثر عديدهم[11]

أما المراجع المعاصرة فقد وُجد تعريف قريب في معجم "المنجد" في "مادة عَدَدَ: تَعَّدَد، يتعدد تعدد تعددت الآراء حول الموضوع كثرت وتنوعت[12]، صار ذا عدد، تقول: تعدّد الأصول، وتعدّد النفوس وتعدّد الحقائق، وتعدّد الغايات، وتعدّد معاني الألفاظ، وتعدّد القيم[13]

من خلال التعريفات اللغوية السابقة تبين أنها أشارت إلى أن التعدد هو مرادف العد، والأعداد، وبيان الاعداد للأشياء وبيان صفات تلك الأعداد، فالتعدد نابع من تكرار العدد، وتكرار الشيء، لذا فإن التعدد المراد به في دراستنا هو التعدد الفكري والسياسي والاقتصادي، وتعدد الآراء والأفكار.

المطلب الثاني: التعدد في الاصطلاح

لقد تطرق العديد من الباحثين والكتاب لمفهوم التعدد في الاصطلاح، وقد كان من بينهم الدكتور محمد عمارة، الذي أشار إلى: " أن "التعددية" بمثابة تنوع مؤسس على "تميز وخصوصية، ولذلك فهي لا يمكن أن توجد وتتأتى- بل ولا حتى تتصور- إلا في مقابلة -وبالمقارنة – مع "الوحدة.. والجامع". ولذلك لا يمكن إطلاقها على "التشرذم" "القطيعة" التي لا جامع لآحادهما، ولا على "التمزق" الذي انعدمت العلاقة بين وحداته، وأيضًا لا يمكن إطلاق

(7) عبده، شرح نهج البلاغة لعلي بين ابي طالب، ج2، ص52

(8) عمارة، الإسلام والتعددية، (ص: 23).

(9) سورة هود، آية 118

(10) إمام، التعددية في المنظور الإسلامي، مجلد:1، (ص: 93).

(11) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، جـ:2، (ص:587).

(12) معلوف، المنجد في اللغة والأعلام، (ص: 490).

(13) صليبا، المعجم الفلسفي، ج:1، (ص:32).

"التعددية" على "الواحدية" التي لا أجزاء لها، أو المقهورة أجزاؤها على التخلي عن "المميزات.. والخصوصيات"- على الأقل عندما يكون الحكم على عالم "الفعل" لا على عالم "الإمكان" و"القوة"[14].

كما وتعرف التعددية بأنها" الاعتراف والسماح لأديان المجتمع وطوائفه ومذاهبه وجماعاته وأحزابه بإظهار عقائدهم وآرائهم وتوجهاتهم، وممارستها والدعوة إليها عن طريق التجمعات السلمية، من غير إضرار بالآخرين"[15].

والتعددية هي" تنوع في بيئة ما لا يقبل أن يكون واحداً، وملاكها الاعتراف ببداهة التعدد والتنوع في الثقافات والأديان واللغات والتجارب البشرية، والتعددية هي إطار للتفاعل تظهر فيه المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين، والتعايش المثمر والتفاعل بدون صراع وبدون انصهار"[16].

ولقد عرفت الموسوعة السياسية التعددية بأنها" مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة"، فبموجب هذا التعريف أكد أنصار التعددية على أنها تحول دون تمركز الحكم وتساعد على تحقيق المشاركة وعدالة التوزيع".[17]

كما ويعرف **مبدأ التعددية** على أنه" الاعتراف بوجود تنوع في الانتماءات في مجتمع واحد أو دولة تضم مجتمعاً أو أكثر، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف في العقائد، وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب وبالحسنى بشكل يحول دون نشوب صراع ديني يهدد سلامة المجتمع"[18].

فالمجتمع الذي تسود فيه التعددية هو المجتمع الذي يعتمد تكوينه على اختلافات ثقافية بارزة بين جماعاته المختلفة، وقد لاحظ أن مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس برهاناً ولا دليلاً كافياً على وجود التعددية، فحتى تعتبر هذه الاختلافات برهاناعلى وجود التعددية لا بد وأن تحتوي على اختلافات جوهرية في المؤسسات الأساسية للجماعات الثقافية المختلفة، بل وأكثر من هذا لا بد وأن تؤدي هذه الاختلافات إلى حدوث تعارض بين هذه الجماعات وباقي المجتمع بحيث يحتاج الأمر إلى استخدام القوة التي عادة ما يتم تركيزها في أيدي قسم ثقافي واحد في المجتمع[19].

ومن الجدير بالذكر أن الحديث عن التعددية يساهم في تأصيل الاحترام المتبادل بين أعضاء المجتمع الواحد باعتباره الفضاء الملائم إلى الوحدة المنشودة وتحقيق المساواة والعدالة، سواء في الحقوق أو في الواجبات أو في الفرص الممكنة التي يوفرها الاعتراف بالتعدد والتنوع للجميع لتطوير حياتهم وممتلكاتهم وملكاتهم العقلية والثقافية والتربوية[20]

من خلال ما سبق من تعريفات للتعددية تبين أنها مختلفة بعض الشيء عن بعضها، تبعا للاختلاف في طريقة تناولها والخصوصية التي تشهدها، حيث بعضها ناقشها وركز على التعددية الدينية، والبعض على التعددية الفكرية، والبعض الآخر ناقشها على أنها تعددية اقتصادية، فالمعين التربوي الذي نهل منه الكاتب صبغ تعريفه به، فمن ناقش الأوضاع السياسية تطرق للتعددية السياسية، والذي تحدث عن الأديان والاختلاف بينها تطرق لمفهومها من منطلق ديني وأشار اليها على أنها تعددية دينية.

---

(14) عمارة، التعددية، (ص: 3).

(15) القحطاني، التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، (ص: 18).

(16) المخزومي، إدارة التعددية الدينية في الإسلام النبوي، (ص: 11).

(17) الموسوعة السياسية، موسوعة السياسة، ج1، (ص: 768).

(18) الناصري، التعددية الدينية، عدد:3، (ص: 50).

(19) القاضي، التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي، (ص:2).

(20) بحر العلوم، التعددية الدينية في الفكر الإسلامي، (ص: 32).

المبحث الثاني: التعدد الديني في المنظور الإسلاميّ

تمهيد

إن نظرية التعددية الدينية تعتبر نتاجاً فكرياً معاصراً للباحثين تناوله الباحثون في مجال فلسفة الدين، حيث تتضمن معانيها المعنى المعرفي للأديان جمعياً من جانب الحقيقة المطلقة، ولا يمكن حصر الحقانية بدين واحد، لذلك فإن أتباع الديانات كافة يمكنهم نيل الخلاص والسعادة الأبدية، وقد يرى بعض الباحثين أم مقولة وحدة الأديان تمثل جذراً تاريخياً لهذه النظرة المعاصرة إن لم نقل إنهما تعبيران لمعنى واحد[21].

ويمثل القرآن الكريم مصدر قبول الآخر، ومرجعية تعايش الأفكار والديانات والمذاهب في المجتمع المسلم، فقد تناول الوحي القرآني مفاهيم سامية في أهمية التعددية والتنوع الفكري والعرقي والاجتماعي واللغوي والثقافي والسياسي في المجتمع الإنساني والمجتمع الإسلامي، من ذلك مثلًا، قرر القرآن مبدأ الاختلاف بين البشر، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾[22]، أي أن اختلاف اللغات والألوان والأعراق بين الناس آية من آيات الله، ودليل على قدرته في الخلق والإبداع، وليس سببًا في تفضيل أيّ منهم أو تميزه عن غيره.

المطلب الأول: التعددية الدينية من منظور إسلامي

إن التعدد الديني يعبر عن تعدد الأديان والمعتقدات في بيئة ما، وإظهار القدر الكافي من الاحترام لهذه التعددية وما ينشأ عنه من اختلافات رئيسية أو غير رئيسية، وعليه فلا بد من ضرورة الإيمان بتحقيق التعايش السلمي بعيداً عن كل ما يكدر السلم المجتمعي، لذلك فإن مفهوم التعددية الدينية يقوم على أساس الاعتراف بالأخر وعدم إقصائه تحت أي صورة من صور الإقصاء، والعمل على تطبيق مبدأ المساواة بين الجميع تحت مظلة القانون، لذلك فإن القيد الفكري لا يكون على الآخر بديلاً عن حرية التفكير، كما لا يكون العنف بديل الحوار أو أن يكون الإكراه سبيلاً لضياع سبل الإقناع[23].

ويعتبر مصطلح التعددية الدينية مصطلحاً مختلفاً عليه من قبل علماء مقارنة الأديان، لكنه مقبول عالمياً كقضية مسلمة منذ منتصف القرن العشرين، ومع ذلك لم نجد من قام بوضع تعريف له إلا القليل[24]، فقد عرف جون هيك " John Hick" التعددية الدينية على أنها" وجهة النظر القائلة بأن الأديان العالمية الكبرى هي بمثابة تصورات وأفهام متنوعة عن الحقيقة الإلهية الخفية العليا الواحدة، واستجابات مختلفة للحقيقة النهائية المطلقة، أو الذات العليا من خلال ثقافات الناس المختلفة، وأن تحول الوجود الإنساني من محورية الذات إلى محورية الحقيقة يحدث في كل الأديان بنسب متساوية"[25].

والتعدد الديني يطلق على تعدد الأديان الذي وصف بأنه ظاهرة بشرية على مستوى التصور بعيداً عن الحكم الذي يتبناه صاحب الوصف إزاء هذه الظاهرة، فهنالك أديان متعددة وطوائف مختلفة تتخذ من الحياة الدينية جزءاً مهماً في كينونتها وصيرورتها، بل أن علماء الأنثربولوجيا وبعد الأبحاث الكثيرة والمتعددة التي قاموا بها في

(21) العبيدي، التعددية الدينية ووحدة الأديان، عدد: 50، (ص: 304).

(22) سورة الروم، آية 22

(23) اليقين، تفسير آيات التعددية الدينية: (ص: 47).

(24) ملك، الإسلام والتعددية الدينية، مجلد: 4، (ص: 243).

(25) بسيوني، التعددية الدينية رؤية نقدية، (ص: 420).

الحفريات والآثار القديمة توصلوا إلى حقيقة علمية مفادها أنه لم توجد عبر الحقب التاريخية المدروسة مجتمعات خالية بشكل كامل من الدين[26].

كما يعرف التعدد الديني أيضاً بأنه" الاعتراف والسماح لأديان المجتمع وطوائفه ومذاهبه وجماعاته وأحزابه بإظهار عقائدهم وآرائهم وتوجهاتهم وممارستها والدعوة إليها عن طريق التجمعات السلمية، من غير إضرار بالآخرين"[27].

ويلاحظ من تعريفات التعددية الدينية عدة أمور منها[28]:

1- إن كلمة الدين أطلقت على كل ما يؤمن به الإنسان سواء أكان حقاً أم باطلاً، وأن التنوع في الأديان في المجتمع الواحد حتى وإن كانت متناقضة في مبادئها يعده البعض مصدر ثراء للمجتمع ونهضة للفكر ومدعاة للإيمان بالتعددية الدينية.
2- إن معظم تعريفات التعددية الدينية تطرقت إلى الهدف منها وهو التعايش مع كافة الأديان الأخرى بلا تعصب ولا إقصاء للآخر.
3- إن بعض منظري التعددية في أوروبا في العصر الحديث اتجهوا إلى التمحور حول الله على اعتبار أنه جوهر التعدد، وأن التمحور حول الذات هو الذي ولد الصراع والدعوة إلى حصر النجاة في الأديان المختلفة.

ومما سبق ترى الباحثة أن التعددية الدينية تعني التعدد في الدين والعقائد والشرائع والمناهج المتصلة به، وتعني الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء الديني في المجتمع الواحد، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف في العقائد، يقتضي إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب وبالحسنى بشكل يحول دون نشوب صراع ديني يهدد سلامة المجتمع.

ويعتمد المرتكز الأوّل في التعدّدية الدينية على تنوّع الإفهام بالنسبة إلى المتون الدينية، وأيضًا التنوّع في تفسير التجارب الدينية، ففي سعينا لفهم النصوص الدينية وتفسيرها، سواء في الفقه أو الحديث أو القرآن، نستعين بافتراضاتنا الفكرية المسبقة، وتوقّعاتنا من النصّ، والأسئلة التي تدور في أذهاننا في مرحلة سابقة، وبالتالي لا يوجد تفسير دون الاعتماد على التوقعات والفرضيات السابقة، وبعضها مستوحاة من خارج الدين، وتتّصف بأنها متغيّرة مثل: العلوم البشرية والفلسفية والمعطيات الحضارية التي تتغيَّر باستمرار[29].

أما المرتكز الثاني في مبدأ التعدّدية الدينية فيعتمد على حقّ الاختلاف أو أصالة الاختلاف، فلا يمكننا إنكار الاختلافات في الطبيعة والبيئة ومجمل الحياة النباتية والحيوانية من حولنا، ولا إنكار التنوّع الطبيعي والجغرافي، ولا يمكننا إنكار أنها جميعها بكلّ اختلافاتها وتناقضاتها قائمة ومستمرّة ومكمِّلة لبعضها في وجودها الكلّي[30].

ويقتضي مفهوم التعددية الدينية الإقرار بأنه لا يستطيع أحد إلغاء أحد، وبأن الجميع متساوون في المجتمع الواحد في ظل سيادة القانون، وملتزمون بمبدأ حرية التفكير والتنظيم واعتماد الحوار واجتناب الإكراه.

وحينما يقبل الإسلام بوجود سائر الأديان والاتجاهات ضمن مجتمعه وفي ظل دولته، فإنه يمنح أتباعها الحرية الدينية الكاملة في ممارسة شعائرهم وطقوسهم التعبدية، والالتزام في أحوالهم الخاصة والشخصية بأحكامها وتعاليمها من دون أن يفرض عليهم شعائره أو شرائعه، ومن دون أن يتدخل في شؤون أديانهم.

---

(26) محجوب، التعددية الدينية في فكر بديع الزمان النورسي، مجلد: 9، (ص: 96).

(27) القحطاني، التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، (ص: 22).

(28) بسيوني، التعددية الدينية رؤية نقدية، (ص: 424-425).

(29) سروش، التراث والعلمانية البنى والمرتكزات، الخلفيات والمعطيات، (ص: 17).

(30) الحسن، أسئلة الهوية والتسامح وثقافة الحوار، (ص:17).

وتعتبر ظاهرة التعددية الدينية واحدة من أكبر التساؤلات المطروحة أمام الفكر الديني في الوقت الحالي، وذلك بسب التطورات السياسية والحقوقية التي حددت بقوانين ودساتير ولوائح دولية، كما وأصبحت سمة قانونية لأنظمة الحكم السياسية المعاصرة، بالإضافة إلى أن وجود المجتمعات التي تتعايش في أوساطها قيم وتعاليم دينية مختلفة ومتباينة وما عليه هذه المعايشة في ضرورة توسيع العلاقات الاجتماعية، وما أحدثته وتحدثه ثورة الاتصالات في الألفية الثالثة، كل ذلك قد يكون سبباً لأن تمنح هذه الظاهرة الأهمية التي تجدر بها[31].

وهنا يمكنا القول أن الدين الإسلامي دين التنوع والتعدد وقبول الآخر، فالذين يرون أن المجتمع الإسلامي الأمثل هو المجتمع الذي لا يوجد فيه إلا إمام واحد، وفكر واحد وحزب واحد يقودون أتباعهم إلى نفق مظلم، ويؤخذون بفكر نظري جامد يتناقض مع طبيعة الأشياء ولو قدر لهم الانتصار لجنوا على بلادهم أعظم الجنايات، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً[32].

ولقد سعت نظرية التعددية الدينية سعياً حثيثاً من أجل إيجاد أسس معرفية للقول بحقانية كافة الأديان فضلاً القول بعدم انحصار الخلاص بإتباع دين خاص؛ حيث أن الجميع ناجون بموجب هذه النظرية، وفي ضوئها تكون مدعيات الأديان المختلفة تتمتع بشكل كتساوي من الحقانية وأنه لكل دين طريقه الخاص به، وله الأصالة في بلوغ السعادة، ومن الجدير بالذكر أن اتجاه التعددية قابل اتجاهين؛ حيث ذهب الاتجاه الأول إلى خلاص غيره ولكن بشروط، أما الثاني فقد ذهب إلى خلاص الجميع على اعتبار أن دياناتهم تمثل أبعاداً مختلفة للحقيقة النهائية وفروعا للدين الحق بينما تكون فرص الخلاص متحققة بتكافؤ في جميع الأديان لنظرية التعددية الدينية[33].

مما سبق يمكننا القول إن التعددية الدينية تعتبر مفهوماً معاصراً وحديثاً إلى حدٍ ما، وتعني قابلية التعايش السلمي في المجتمع بين الأديان والمعتقدات المختلفة، وقبول الآخر، والتسامح، واحترام ثقافة الحوار، فكل ما سبق يقودنا إلى تخفيف حدة الصراعات والتنازع المذهبي، وتخفيف حدة الصراع الطائفي بين الجماعات المختلفة.

المطلب الثاني: التعددية الدينية في الأديان والشرائع الأخرى

التعددية الدينية في الغرب وجوه كثيرة ويستعمل كثير من الناس التعددية الدينية لتعنى التعايش السلمي بين الأديان تحت شعار عالم واحد للجميع، ومما يجدر ذكره هنا أن تاريخ أوربا مثخن بالجراح من النزاعات والحروب الدينية، واستضعاف المخالفين ليس فقط من غير المسيحين من يهود أو مسلمين، بل بين طوائف المسيحية نفسها، ولا تزال بعض النيران مشتعلة مثل ما يحدث في ايرلندا وأرض البلقان، ولم يضعف هذا الظلم إلا بعد أن كانت الغلبة للعلمانية التي همشت الدين وجعلته محصورا على المجال الخاص وحرمت عليه المجال العام، وتبنت حرية المعتقد والعبادة للجميع[34].

الا أن الاعتراض الجوهري لجعل العلمانية الحارس للتعايش السلمى بين الأديان وطوائفها، هو الطعن في الحيادية التي تدعيها، ذلك أن أهم مسوغ يقدمه المفكرون الأحرار في الغرب لجعل العلمانية في منزلة القوامة على ضمان التعايش السلمى بين الأديان هو حيادها، ولكن هذا الحياد المزعوم للعلمانية لا يسنده لا دليل نظري ولا وافعي، بل هو كما يصفه أحد الكتاب الغربيين ليس إلا أسطورة، ويمضى للقول أن العلمانية لها تصورها للحقيقة وللقيم الأخلاقية ولمناهج الحياة مثل كل تصور ومنهج آخر تقدمه الأديان، وإعطاء العلمانية سلطة الهيمنة على

(31) بحر العلوم، التعددية الدينية في الفكر الإسلامي، (ص 61- 62).

(32) البنا، التعددية في مجتمع إسلامي، (ص 50).

(33) العبيدي، التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات، (ص: 107).

(34) بسيوني، التعددية رؤية نقدية، (ص: 437).

غيرها من المناهج هو نوع من الاستبداد على غيرها والظلم له، وكثيرا ما يحتدم النزاع والصراع بين العلمانية والدين في بعض السياسات وخاصة في المسائل التي تمس الأخلاق، ولكن الدين في الغالب مسلوب الحقوق والإرادة وما عليه إلا أن يسلم بالأمر الواقع [35].

والحوار الديني مظهر آخر من مظاهر التعددية الدينية التي يشيعها الغرب، وقد ابتدرته الكنائس المسيحية ثم انضمت إليهم الأديان الأخرى، حتى أصبح حركة عالمية نشطة خلال مائة سنة من تاريخه، لها مجالسها ومؤتمراتها العلمية ومراكزها الدراسية في الجامعات، ويحظى باهتمام رسمي وشعبي، ومن ثمرات هذا الحوار كسر الحواجز بين القادة الدينين، وإتاحة منبر للقاء والتشاور، وإسماع العالم رأي الدين في بعض المشكلات العالمية، ولكن كثيرا من المشاركين فيه أنفسهم يلاحظون أنه قليل الأثر، إذ لا يتعدى دائرة الأقوال والبيانات والتصريحات، ومحصور في النخبة وليس له أي امتداد في القواعد، ويتحاشى الدخول في مواجهة جادة حول الأسباب الحقيقة للكراهية والعداء المتأصل في النفوس ويكتفى بالمجاملات والمظاهر [36].

وأهم اوجه التعددية الدينية الغربية ذلك الذي يقوم على الرأي القائل أن جميع الأديان مرآة للحقيقة وأنها جميعها حق، وهذه النظرة هي التي تتفق تماما مع مبدأ تعددية الحقيقة الذي سبق توضيحه والذي يعد ركنا أساسيا للتعددية الفلسفية الغربية، وتعكس أيضا النظرة السائدة وسط الحداثة الغربية من أن الدين يمكن إعادة تفسيره وتأويله وتنقيته من موروثات العصور الماضية ليتواءم مع العصر الحاضر، وبانتشار مبادئ العصرانية التي تقوم بمهمة صياغة فهم عصري للدين وسط كل الأديان وخاصة اليهودية والمسيحية والإسلام، تجد التعددية الدينية بهذا المعنى قبولا اوسع كل يوم، بل وقد أصبحت هدفا من أهداف الحوار والتقارب الديني، ومن الرواد لهذا الاتجاه المفكر اللاهوتي الإنجليزي جون هيك، الذي يدعو إلى أنه لا يمتلك أي دين من الأديان الحقيقة الكاملة ، بل ليس أي دين إلا محاولة للاقتراب منها، وعليه فإن كل الأديان متساوية في معرفتها الجزئية بالحقيقة ، وليس بعضها أحق من بعض في ادعاء الحقيقة، ولا شك أن كثيرا من المتدينين الملتزمين يرفضون هذه الدعوة باعتبارها متناقضة وهدم للدين بالكلية[37].

المبحث الثالث: التعدد السياسي في المنظور الإسلاميّ

تمهيد:

تشغل مسألة التعددية السياسية والحزبية حيزاً كبيراً من اهتمامات الباحثين السياسيين، حتى انتقل هذا الاهتمام إلى المفكرين الإسلاميين الذين قدموا وجهات نظر وآراء متعددة تجاه العلاقة القائمة بين التعددية والإسلام، فمنهم من رفض العلاقة بين التعددية السياسية والإسلام معززاً رأيه بالأدلة، بينما أيد الغالبية وجود التعددية السياسية في النظام الإسلامي واعتبروها أحد الركائز الهامة فيه.

المطلب الأول: مفهوم التعددية السياسية

ويستخدم مصطلح التعددية السياسية في معظم الأحوال للتعبير عن شكل من شكل الحكومات التي يطلق عليها الليبرالية أو الديمقراطية التمثيلية، لذا فإن النظام السياسي التعددي هو نظام تتعدد فيه مراكز اتخاذ القرار،

(35) العبيدي، التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات، (ص: 108).

(36) بسيوني، التعددية رؤية نقدية، (ص: 437).

(37) العبيدي، التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات، (ص: 108).

وتجعله يتميز عن النظم التي تشكل فيها الدولة السلطة الوحيدة المطلقة القائمة في المجتمع، كما أن النظام السياسي التعددي ليس حديثاً؛ حيث عرفته أوروبا في العصور الوسطى عندما كان هناك فصل بين الكنسية والدولة، وكان يحظى كل منهما بسلطة مطلقة في مجال عمله في الوقت الذي كانت فيه التنظيمات والإقطاعيين تمارس سلطات أخرى حقيقية على الرعايا[38].

والتعددية السياسية هي بمثاب إقرار واعتراف بوجود التنوع الثقافي، وبأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف في المصالح أو خلاف على الأولويات حيث تصبح التعددية السياسية هي الإطار المقنن للتعامل مع هذا الاختلاف بحيث لا يتحول هذا صراع يهدد سلامة الدولة وتماسك المجتمع[39].

وتعرف التعددية السياسية أيضاً على أنها" الاعتراف بوجود جماعات من الناس، تتنوع وتتباين آراؤها وانتماءاتها السياسية داخل المجتمع الواحد، إلا أن هذا التنوع والتباين يكون في إطار الاحترام المتبادل، وأن يقنن ذلك بوضع الصيغ الملائمة لتعبير هذه الكتل السياسة عن آرائها، والمشاركة بفعالية في العملية السياسية، وتداول السلطة فيما بينها بالأدوات السلمية القانونية، وبما يحقق للمجتمع وحدته واستقراره، ولا يكون هذا إلا في ظل نظام ديمقراطي يحترم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان"[40].

وفي الفكر الإسلامي تعبر الشورى عن التعددية السياسية؛ حيث لم تظهر التعددية السياسية كمصطلح محدد وإنما ظهرت في الفكر السياسي الغربي، لذلك فإن مبدأ الشورى يعتبر بمثابة مصطلح يدل على التعددية السياسية والديمقراطية المشاركة في الحضارة العربية الإسلامية، وعمل الإسلام على تحديد القواعد الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الشورى[41].

من خلال التعريفات السابقة تبين أنها تشير إلى تعدد الوسائل في إيصال الحاكم أو الجماعة الحاكة إلى موقع القرار، وباعتبار أن ذلك يعتبر بمثابة الاختيار من قبل الشعب، وهو ما لم يقول به الإسلام الذي اعتبر أن الشورى هي المبدأ الذي يتم اختيار ولي الأمر، وهو المبدأ المرادف للديمقراطية الحديثة، لكن يختلف عنها في أساليب التنصيب.

المطلب الثاني: الآراء والاتجاهات نحو التعددية السياسية في النظام الإسلامي

لقد انقسمت الآراء والاتجاهات نحو التعددية السياسية في النظام الإسلامي من حيث وجوده ومدى حاجتها من عدمه، وفيما يلي عرضا لتلك الآراء:

أولاً: الاتجاه إلى أن التعددية الحزبية المقبولة في إطار الإسلام:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن التعددية الحزبية المقبولة في إطار الإسلام، هي تعددية الأحزاب التي تقبل بالإسلام كمرجعية فكرية وعقائدية لها، ولا يمكن قبول أحزاب أخرى، تقوم على أسس فكرية مخالفة، وتتخذ من غير الإسلام مرجعية لها، وفي ذلك يقول الدكتور صلاح الصاوي أن "تعدد الأحزاب لا يكون إلا في إطار التقيد بسيادة الشريعة، والالتزام المجمل بأصولها الكلية، وتبقى دائرة الخلاف الحزبي بعد ذلك في بعض المجالات الاجتهادية، أو في مجالات الشورى، وقد علم الجميع ابتداء أن هذه الدائرة لا تثريب فيها على المخالف ولا تبيح الاستطالة عليه أو

(38) عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، (ص 16).

(39) عبد السلام، التعددية السياسية والحزبية من منظور إسلامي، مجلد: 4، عدد: 2، (ص:4).

(40) بوشيبان، التعددية السياسية في الفكر الإسلامي، (ص: 50).

(41) العدوان، التعددية الحزبية والسياسية في الأردن الأحزاب الإسلامية أنموذجاً، عدد: 13، (ص: 43).

الوقوع في عرضه، فقد وقع مثلها بين أصحاب رسول- صل الله عليه وسلم- ومن جاء بعدهم من السلف، ولم تقدح في موالاة بعضهم لبعض ومحبة بعضهم لبعض، وثناء بعضهم على بعض، وصحائف التاريخ حافلة بمثل هذه المواقف المشرفة"[42].

بالإضافة إلى الأستاذ أحمد العوضي الذي يحرّم إقامة الأحزاب غير الإسلامية بكل وضوح وحسم، عندما يقول: "كما أن النظام السياسي في الدولة المسلمة يجب أن يكون إسلاميًا صرفًا[43]"، بينما وذهب الكاتب والباحث الإسلامي السعودي زكي الميلاد إلى شيء من ذلك، عندما قال: "والتعددية التي نقصدها هي التعددية السياسية والحزبية في إطار وحدة الدين[44]".

ولا يمانع هذا الفريق في تعدد الأحزاب الإسلامية داخل الدولة الإسلامية، وإن كانت هناك آراء حذرة، تلح على مسألة الوحدة الإسلامية.

ثانيًا: الاتجاه الذي يرى أن (التعددية الحزبية) المقبولة هي تعددية إسلامية – مشروطة:

إن أصحاب هذا الاتجاه لا يمانعون في وجود الأحزاب غير الإسلامية، ولكنهم يرون أن هناك شروطًا ومبادئ، يجب على الجميع الإقرار بها، والعمل ضمنها، في الدولة الإسلامية، وهذا الاتجاه يلاقي قبولًا عند الكثير من المفكرين الإسلاميين، ومن الحركات الإسلامية، ويأتي على رأس هؤلاء الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، في فتواه المعروفة، إذ يرى "أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص، ولا نص"[45].

ثالثًا: اتجاه التعددية المطلقة:

أبرز المنادين بهذا الموقف على الساحة الإسلامية هو حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، والتي تغيّر اسمها إلى حركة النهضة وزعيمها الشيخ راشد الغنوشي؛ حيث جاء في البيان التأسيسي للحركة الإعلان عن رفضها لمبدأ "الانفراد بالسلطة (الأحادية) لما تضمنه من إعدام لإرادة الإنسان، وتعطيل لطاقات الشعب[46]".

ومن هنا، فإن الفارق بين الاتجاه الثاني والثالث، ليس فارقًا نوعيًا، بقدر ما هو فارق في الشفافية، وفي المنطلق الذي يبدأ منه كل اتجاه، فحيث يشدّد الآخرون على أن تقرّ الأحزاب الأخرى غير الإسلامية، وتلتزم (بقيم الإسلام وأحكامه) كشرط لإجازتها والسماح لها بالعمل، ينطلق هذا الاتجاه الذي ينادي بالتعددية المطلقة، من إقرار (حرية الناس) أولًا، ثم يتحدث بعد ذلك عن وضع حد لها، وهذا الحد الذي يضعه ليس (دينيًا)، وإنما هو (وطني) هو (الولاء للدولة)، وليس (الولاء للإسلام)[47].

رابعاً: الحركات الفكرية الإسلامية المعاصرة

هذا الرأي نتج من خلال المفكرين السياسيين الدينيين العرب في حركة نهضة وتيارات التجديد الإسلامي ومنهم جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، الذين نادوا بالتجديد في الفكر الإسلامي الذي ينطلق من حرية الفكر

(42) الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، (ص: 53).

(43) العوضي، حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام، (ص:46).

(44) الميلاد، الوحدة والتعددية والحوار في الخطاب الإسلامي المعاصر، (ص: 146).

(45) القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، (ص: 147).

(46) الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، (ص: 100).

(47) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، (ص:239).

السياسي، ووضع إسلام سياسي يقوم على القيام بتطبيق الشريعة وأفكارها، ومن هنا شجع التعدد السياسي أسوة بالغرب، فهو منهاج ديني يقوم على التجديد الفكري الإسلامي[48].

المبحث الرابع: التعدد الثقافي في المنظور الإسلاميّ

تمهيد

تشكل التعددية الثقافية محدداً رئيسياً في المجتمع التعددي، وذلك لكونها تلعب دوراً مماثلاً للدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية؛ حيث أنها تفرض الحاجة إلى سيطرة جماعة ثقافية على الجماعات الأخرى في مجتمع ما، ووحدة أو وحدات سياسية ما على بقية الوحدات في المجتمع الدولي، ويعتبر فيرنيفال من أوائل المهتمين بالتعددية الثقافية والذي رأى أنها تقوم على فكرة رئيسية مفادها وجود أبنية مؤسسية منفصلة ومستقلة لكل من الجماعات المكونة للمجتمع، وأن هذه الأبنية لا يجمعها مع بعضها إلا سلطة الدولة التي لا تعدو بدورها أن تكون تعبيراً عن سيطرة إحدى الجماعات القوية والتي تستخدم الدولة للسيطرة على الجماعات الأخرى وإخضاعها[49].

مطلب: مفهوم التعددية الثقافية

تعرف التعددية الثقافية على أنها" نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي؛ بحيث يستند إلى فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، وعلى أساس المساواة والعدالة الثقافيتين، والاعتراف رسمياً بكون تلك الجماعات متمايزة ثقافياً، ومن ثم تطبيق ذلك عملياً من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافياً"[50].

وعرف التعدد الثقافي على أنه الطرق المعبرة عن ثقافات الفئات الاجتماعية والمجتمعات، ويتم تناقل أشكال التعبير عن هذه الثقافات من خلال السلع والخدمات الثقافية داخل المجتمعات وفيما بينها، ولا تنحصر بالضرورة داخل نطاق الحدود الوطنية ومن الأشكال المبدية للثقافة عبر الزمان والمكان "[51].

ولقد عرفت التعددية الثقافية بأنها" سياسة في التعامل مع التنوع الثقافي وأسلوب في معالجة ظاهرة انبعاث الأقليات الثقافية، وتركز على فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، اقتساماً على أساس المساواة والعدالة، وترتبط بالتنوع الثقافي فهي سياسة تنظيمية لهذا التنوع، لذلك ينبغي الاعتراف بشكل رسمي بالجماعات المتمايزة ثقافياً ليتم ذلك عملياً من خلال سياسات معينة، فيكون من واجب الدولة الاعتراف بتعدد المجموعات الاثنو- ثقافية وجعلها تتعايش تعايشاً سلمياً وملائماً للمناخ السياسي العام في حدود إمكاناتها المتوفرة"[52].

وتؤكد التعددية الثقافية على الاعتراف والقبول بالتنوع الثقافي، بمعنى اعتماد التعددية الثقافية يأتي كمقترب أو كسياسة للتعامل مع التنوع الثقافي، ولا يعني وجود التنوع الثقافي بحد ذاته وجود تعددية ثقافية، فقد يكون هناك تنوع ثقافي في المجتمع الواحد لكن لا توجد سياسات لإدارة هذا التنوع والاعتراف به[53].

---

(48) عدوان، التحول إلى التعددية في الفكر السياسي الإسلامي، عدد: 1، (ص:99).

(49) عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، (ص: 13).

(50) علي، معالم الرحمة بين الإسلام والتعددية الثقافية، (ص: 156).

(51) ميلاد، التنوع الثقافي في عصر تكنولوجيا المعلومات، (ص: 112).

(52) ضيف الله، الدولة والتعددية الثقافية، (ص: 2).

(53) فاضل، التعددية الثقافية ونقادها، مجلد: 2 عدد: 9، ص: (76).

ونلاحظ مما سبق، أن التعددية الثقافية تدور حول التنوع والاختلاف بين الجماعة أو الجماعات الثقافية في المجتمع الواحد، أو يوضح الاختلاف بين الثقافات نفسها على مستوى الدول سواء كانت الاختلافات في ضوء العقيدة أو اللغة أو الثقافة أو اللون أو النوع والعرق.

ولا يرتبط الإسلام بمُكون محدد كلون أو عرق أو لغة أو موقع، بل أثبت أنه قادر على احتواء كل تلك المكونات بتبايناتها المعقدة، بما يتميز به من خصائص تجعله صالحًا لكل زمان ومكان ومن منطلق عمومية الإسلام الذي يحتم عليه احتواء مختلف الأعراق والألوان واللغات، ويحتم عليها التواجد في كل بقاع الأرض من جبالها وسهولها وأوديتها؛ حيث جاء الإسلام شامًلا ملًما ومتًما لكل جوانب الحياة باختلاف أشكالها وأنماطها، وذلك من خلال إقراره للقيم والمبادئ التي لا تنفك البشرية في الاحتياج لها، ومن خلال إقراره لقواعد كلية عامة مع إحالة تفاصيلها إلى عرف الناس وطباعهم، ومراعاة اختلاف بلدانهم وأزمنتهم، ويقول ابن القيم: ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم[54].

وتتضافر الشواهد الكونية والقواعد الشرعية الإسلامية على التأكيد على وجود التنوع والاختلاف في كل شيء بما فيهم البشر في عاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم وثقافاتهم، وكذلك في أديانهم وعباداتهم، فالإسلام يذهب إلى أبعد من مجرد الاعتراف بالاختلاف إلى التعامل العادل مع هذا التمايز والتنوع القائم، حيث يستند في تعدديته إلى مبادئ منها:

أ- **المؤاخاة:** المجتمع هو الكيان الذي ينبغي أن يرتبط الأفراد فيه بعلاقات قوية قائمة على التعاون والتراحم والمحبة، وعندما يصل أفراد المجتمع إلى درجة عالية من الترابط والاهتمام المشترك والإحساس الداخلي بالحاجة الملحة لبعضهم البعض؛ فإن هذا يعني أن المجتمع قد وصل إلى درجة التآخي[55]. وقد ذكرت الأخوة في أكثر من موقع في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿**وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [56].

ب- **التعاون:**

التعاون ضرورة من ضروريات الحياة، وهي تعني تواجد فرد أو أكثر لتقديم يد العون والمساعدة لفرد آخر أو أكثر، ولا يمكن للإنسان وحده أن ينجز كل ما يقيم حياته بمفرده، بل حتى الجماعات نفسها تحتاج إلى جماعات أخرى تتقاسم معها الأعباء والمكاسب، كما أن التعاون أوضح برهان على قيمة الحياة الاجتماعية، وعلى ثمرة العمل الجماعي الذي يفضي إلى إنجاز أسرع للمهام في أقصر وقت وجهد ممكنين[57]. وقد جاء ذكر التعاون في القرآن الكريم في مواضع متعددة منها قوله في سورة المائدة: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ [58]

ج- **المحبة:** لا بد للمجتمع أن يشعر أفراده بنوع من العلاقة القائمة على المحبة، من أجل استمراره وتقدمه، ومن أجل تحقيق غايات الحياة الاجتماعية من إشباع للرغبة والغريزة الفطرية ومن أجل تحقيق التراحم والتعاطف

(54) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، المجلد: 4 (ص: 470).

(55) سلطان، توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة.

(56) سورة يوسف، آية 69

(57) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج:6، (ص: 364).

(58) سورة المائدة، آية 2

بين أفراد المجتمع، فالأب يشعر بالمحبة تجاه أبنائه، والزوجين تجاه أحدهما، والفرد تجاه أقربائه وأصحابه، ويشعر بها الفرد تجاه من يشترك معه في المطالب أو المصير(59)، وحيث قال تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ على أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (60)

د- **التراحم:** لا يستقيم حال مجتمع من المجتمعات ما لم تكن قائمة على التراحم والتكافل بين أفرادها، فبالتراحم يعطف الغني على الفقير، والقادر على العاجز، والصحيح على المريض، وبه يشتد بناء المجتمع ويستقر، وتنتشر المحبة وتدوم، وقد وصف النبي- صلى الله عليه وسلم- المجتمع المسلم بأنه متراحم، من خلال قوله: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى(61)، وقال تعالى : " ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ تَراهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْواناً سِيماهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾(62)

وفي صدد الحديث عن التعدد والتنوع فتعتبر الهند والولايات المتحدة من الأمثلة القوية على المجتمع التعددي، ففي الهند نجد تعددية دينية لا مثيل لها، مواطنو الهند يتّبعون ديانات مختلفة مثل الهندوسية، المسيحية، الإسلام، السيخية، اليابانية، البوذية، وغيرها إلاّ أنهم مع ذلك يتعايشون معًا في دولة واحدة ويتقبّلون بعضهم البعض، كذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتضن أناسًا من أصول عرقية وثقافية متنوعة يعيشون معا بتناغم، ومن الأمثلة الأخرى على المجتمعات التعدّدية، نجد تركيا التي تمثّل بوتقة لانصهار الثقافات من قارتين مختلفتين تمامًا وهما آسيا وأوروبا.

ولكن من الصحيح والمشروع والضروري محاولة إقناع الآخرين والتأثير على نفوسهم باتجاه الدين، لكن البعض قد يستخدم القوة والعنف لفرض الدين أو المذهب الذي يؤمنون به على الآخرين، وهذا مردّه الجهل أو روح التسلط والظلم، فمن يفرض دينه على الناس بالقوة والقهر إنما يعترف بفشل عقيدته وعجزها عن استقطاب الناس وإقناعهم، أو أنه يستغل الدين كستار وغطاء لعدوانه وتسلطه على الناس، وكم عانت البشرية وتحملت من المصائب والمآسي في حروب وصراعات دامية تحت شعارات دينية وفكرية(63).

المبحث الخامس: التعدد الاقتصادي في المنظور الإسلاميّ

تمهيد:

عنيت الشريعة الإسلامية بالجانب الاقتصادي، فأوضحت الحرام وقاعدة الحلال التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي للإنسان، منتجًا ومستهلكًا وصانعًا... الخ، ووضعت له من التشريعات الإسلامية ما يكفل سلامته وعدم انحرافه(64)، وذلك لأن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام وعقيدته وشريعته، وبناء على

(59) الموسوعة العربية العالمية، التعددية الثقافية، المجلد: 4، (ص: 4).

(60) سورة الحشر، آية 9

(61) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (ص: 470).

(62) سورة الفتح، آية 29

(63) الصفار، التعددية والحرية في الإسلام، (ص: 80).

(64) العربي، محاضرات في الاقتصادي الإسلامي، ج:1، (ص: 140).

ذلك فإنه لا ينبغي لنا أن ندرس الاقتصاد الإسلامي بشكل مستقل عن عقيدة الإسلام وشريعته؛ حيث إن النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من الشريعة ويرتبط بها ارتباطاً أساسياً[65].

المطلب الأول: التعدد الاقتصادي في المنظور الإسلاميّ

ويقوم الاقتصاد الإسلامي على منهج إيماني أخلاقي مبعثه تحقيق رضا الله- عز وجل- وعبادته والإيمان بأن العمل عبادة، وأساس ذلك قول الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[66] ، أما النظم الاقتصادية الوضعية فهي تقوم على منهج الفصل بين الدين والحياة، فلا علاقة للعقيدة والأخلاق بالاقتصاد، ومن المفاهيم التي يلزمون بها أنفسهم" الدين لله والوطن للجميع" و" دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" كما يقولون الغاية تبرر الوسيلة[67].

كما أن الشريعة لم تقف عند بيان الحلال والحرام، وإنما حثت وشجعت النشاط الاقتصادي النافع، وجعلت الكسب الطيب جزءًا لا يتجزأ من الإيمان والتقوى، ونهت الإنسان عن الاستكانة إلى الفقر، ما دام في طاقته أن يتخلص منه ويرتقي إلى مراتب الغنى[68].

والاقتصاد الإسلامي هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان، ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة. ومن هذا التعريف يتضح أن الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة النبوية، هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة[69] .

المطلب الثاني: الأهداف والوظائف التي حددها النظام الإسلامي لنجاح العمل الاقتصادي

هنالك مجموعة من الأهداف والوظائف التي حددها النظام الإسلامي لنجاح العمل الاقتصادي، كتحقيق رفاهة اقتصادية عامة، وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي، وتحقيق عدالة اقتصادية اجتماعية وضمان توزيع عادل للدخل والثروة، واستقرار قيمة النقود لكي تكون واسطة التبادل وحدة حسابية موثوقة ومقياساً عائداً عادلاً للمدفوعات المؤجلة، بالإضافة إلى تقديم كل الخدمات المتوقعة من النظام المصرفي بطريقة فعالة[70].

وتعبر التعددية السياسية الاقتصادية عن وجود أكثر من نظام اقتصادي في البلد الواحد، سواء كان هذا النظام رأس مالي حر[71] أو اشتراكي مركزي[72] أو مختلط بين النظامين، شريطة أن يكون بعيدًا عن الأمور التي حرمها الإسلام مثل الربا وغيرها، على تفصيلات تبينها كتب الفقه[73].

---

(65) خماس، الاقتصاد الإسلامي وارتباطه بالتشريع والأخلاق الإسلامية، عدد 2+3، (ص 392).

(66) سورة النحل، آية 114

(67) شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، (ص:6).

(68) القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (ص142– 143).

(69) أيوب، فقه المعاملات المالية في الإسلام، (ص: 213).

(70) العوضي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، المجلد: 12، (ص:34).

(71) هي نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخلق السلع والخدمات من أجل الربح. تشمل الخصائص الرئيسية للرأسمالية الملكية الخاصة وتراكم رأس المال والعمل المأجور والأسواق التنافسية.

تعتمد الرأسماليّة على استخدام نظام اقتصاد السوق الحُرّ؛ حتى تتمكن من تحقيق الأرباح المطلوبة، بالاعتماد على عرض المنتجات بعد تحديد أسعارها، مع وجود منافسة واضحة بين المنشآت التي تتشابه معاً في طبيعة العمل .الاهتمام بتوزيع الأسعار بطُرقٍ مناسبة؛ من خلال الاعتماد على تطبيق القوانين الخاصّة في العرض، والطلب والمرتبطة بالسلع، والخدمات التي يتمُّ بيعها في السوق التجاريّ، متابعة الأسواق الماليّة، وكافة العناصر المرتبطة بها، والتي تشمل دراسة وتحديد الأسعار الخاصة بالأدوات، والأوراق الماليّة؛ ومن الأمثلة عليها: السندات، والأسهم، والأوراق المالية المشتقّة، والنقود، وغيرها من المواد الأخرى التي تتوافر في الأسواق الماليّة، التركيز على توزيع الأرباح على المالكين، والمساهمين في قطاعات العمل المختلفة، والذي يساهم في تحقيق الهدف الرئيسيّ للرأسماليّة؛ وهو ضمان تحقيق الربح نتيجة للعمل .الإشراف الحكوميّ على النشاط الاقتصادي، عن طريق تطبيق الفُرص المتكافئة بين المؤسسات، والشركات في سوق العمل، مع ضمان العدالة في توزيع الإنتاج، بعيداً عن الاحتكار، وتَستخدم أغلب الحكومات التي تطبّق أحد أشكال الاقتصاد الرأسماليّ مجموعة من القوانين، والتشريعات التي تساهم في تنظيم الأعمال الاقتصاديّة بطريقة صحيحة[74].

كما إن النظام الاشتراكي يتحد مع النظام الرأسمالي في تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة من حيث تقسيم العمل واستخدام الآلات، ولكن التقدم الفني في النظام الرأسمالي يبقى مسئولية المشروعات الخاصة في حين يجب أن تضطلع به الدولة في النظام الاشتراكي، ففي النظام الاشتراكي تسيطر الحكومة على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الاجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار، فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأسمال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام [75].

وقد جعل الإسلام المقياس في التملك الفردي هو الحلال والحرام[76]،خلافًا للنظام الرأسمالي الذي أطلق العنان للملكية الفردية بغير قيود ودون حدود، وخلافًا للنظام الاشتراكي الذي تنكر للفرد انطلاقًا من فلسفة المذهب الجماعي، التي ترى أن الأصل هو تدخل الدولة، إلى درجة انفرادها بعناصر الإنتاج وحرمان الفرد من ثمرة عمله وجهده وممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب، لا الذي يحدده له جهاز التخطيط المركزي، ولا غرابة بعد أن زرعت الاشتراكية بذور فنائها أن تفشل في عقر دارها، بعد تطبيقها وتمجيدها ردحًا من الزمن[77].

ثم لابد أن نشير إلى حقيقة دينية عظيمة جديرة بالتأمل، وهي أن الله سبحانه وتعالى كرّم بني آدم، على اختلاف ألوانهم وألسنتهم ومذاهبهم الدينية والفكرية، بالعقل والإرادة الحرة (الاختيار) والقدرة على التكلم باللغات المختلفة باختلاف البيئات، حيث قال عز من قائل: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ**

---

(72) يتميز النظام الاقتصادي الاشتراكي بالملكية الاجتماعية وتشغيل وسائل الإنتاج التي قد تأخذ شكل تعاونيات مستقلة أو ملكية عامة مباشرة حيث يتم الإنتاج مباشرة للاستخدام. الأنظمة الاشتراكية التي تستخدم الأسواق لتخصيص المدخلات والسلع الرأسمالية بين الوحدات الاقتصادية هي اشتراكية السوق.

(73) دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، (ص:23).

(74) دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، (ص:24).

(75) الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة ، (ص22)

(76) العربي، محاضرات في الاقتصاد الإسلامي، (ص: 74).

(77) العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، (ص206 – 207).

الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [78] ، وأحسن إليهم بأن كرمهم بالعلم: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾** [79] ، ﴿**خَلَقَ الْإِنسان (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4) ﴾** [80].

الخاتمة.

أولاً- النتائج:

وفي نهاية هذه الدراسة لا بد من التطرق إلى ملخص النتائج التي توصلت اليها والتي تتمثل في النقاط الآتية:

- إن التعددية الدينية أو نظرة الإسلام للتعدد بشكل عام تعتبر الحل الأمثل لمشكلة الصراع الديني في العالم وللتعايش السلمي بين الأديان المختلفة، حيث الإسلام على تبادل الأفكار والحوار مع الأديان الأخرى، ولا ينص على التعصب الديني، ونشر الفكر الإسلامي والدين الإسلامي بالقوة.
- يعتبر التعدد في المجتمع الإسلامي خير دليل على سماحة الإسلام واعترافه بأن الاختلاف طبيعة كونية، ولكن ذلك لا يعني الإقرار لأهلها بصحة ما هم عليه.
- يأخذ الإسلام بالتعددية السياسية شريطة انضباطها في إطار الالتزام بسيادة الشريعة وعدم الخروج على أصولها الثابتة، بمعنى إعادة صياغة التعددية السياسية بما يتلاءم مع مقاصد الشريعة التي تعتبر النموذج المقترح للعمل السياسي للدولة الإسلامية، ولعله جاء في نصوص وأفكار حركات التجديد الإسلامي الذي نص عليه.
- يقوم الاقتصاد الإسلامي على أمور يفتقدها غيره من الأنظمة الأخرى، فهو يجمع بين الملكية الخاصة والعامة في وقت واحد على اعتبار أن كلا منهما أصل ولكل منها أهدافه ومصادره بشرط أن تكون مشروعة، كما يؤيد الحرية الاقتصادية شريطة أن تكون منضبطة بالقيم والأخلاق الشرعية.
- تعبّر التعددية الاقتصادية عن وجود أكثر من نظام اقتصادي في البلد الواحد، وقد عنيت الشريعة الإسلامية بالجانب الاقتصادي، من خلال التركيز على قاعدتي الحرام الحلال التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي للإنسان، سواء كان منتجًا أو مستهلكًا أو صانعًا، وقد منح الإسلام الحرية للإنسان في ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي يريد شريطة أن تتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي، ولا تميل إلى الربا والحرام والغش، كما فرض على أصحاب رؤوس الأموال فريضة الزكاة التي تؤخذ من مالهم تنفق على فقراء المسلمين.

التوصيات والمقترحات.

1- ضرورة دراسة الطابع الإسلامي في التعددية السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية، ومقارنتها بما جاءت به الأديان الأخرى، وكذلك النظم العلمانية والرأسمالية التي عارضت الإسلام وشوهت مبادئه ونشر الأفكار السلبية التي وصفته بالمنغلق وعدو التعددية.

2- ضرورة الاطلاع على تجارب وخبرات المفكرين الغربيين الذين تناولوا موضوع التعددية لمعرفة ما يتعارض منها مع ثوابت الإسلام وقيمه وما يتوافق معه، وبناء قاعدة فكرة من قبل المفكرين المسلمين للدفاع عن الإسلام ونظرته للتعددية السياسية والثقافية والاقتصادية.

---

(78) سورة الاسراء، آية 70

(79) سورة البقرة، آية 31

(80) سورة الرحمن، آية 4-5

3- ضرورة التركيز على الجانب العقائدي في المناهج الدراسية ومن قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وذلك بهدف تحصين الجيل الجديد وتعريفهم بإيجابيات التعددية وقبول الأخر ولكن في إطار تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وعدم الخروج عنه.

4- إثراء المكتبات العربية بالمزيد من الأبحاث والدراسات القائمة على أسس علمية لتوضيح المنظور الإسلامي في الرد على الآراء التي تصف الإسلام بأنه دين منغلق ومتشدد ولا يقبل الآخر.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (1986). منهاج السنة النبوية، الجزء السادس، الرياض: مؤسسة قرطبة للنشر.
- ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله، (2017). إعلام الموقعين عن رب العالمين، المجلد الرابع، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- إمام، محمد أنيق، (2013). التعددية في المنظور الإسلامي، مجلة قدوس الدولية للدراسات الإسلامية، مجلد (1) عدد (1).
- أيوب، حسن، (1998). فقه المعاملات المالية في الإسلام، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع.
- بسيوني، محروس محمد، (2018). التعددية الدينية رؤية نقدية، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، عدد (12).
- البنا، جمال، (2001). التعددية في مجتمع إسلامي، ط1، القاهرة: دار الفكر الإسلامي.
- بوشيبان، عيسى، (2014). التعددية السياسية في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر1.
- الحسن، يوسف، (2015). أسئلة الهوية والتسامح وثقافة الحوار، ط1، دبي: دار الصدى للصحافة والنشر.
- خماس، عمر عدنان، (2016). الاقتصاد الإسلامي وارتباطه بالتشريع والأخلاق الإسلامية، مجلة التراث العلمي العربي، عدد (2+3).
- روينة، عمر، (2005). التعددية الفكرية في الإسلام"، مجلة بحوث جامعة الجزائر 1، مجلد (1)، عدد (8).
- الزبيدي، حسن لطيف، (2017). النظم الاقتصادية المقارنة، العراق، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.
- سروش، عبد الكريم، (2007). التراث والعلمانية البنى والمرتكزات، الخلفيات والمعطيات، ط1، النجف الأشرف: دار الفكر الجديد.
- سلطان، محمود صديق، (2007). دور التربية في تدعيم الوحدة الوطنية: مدخل ديني، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية بعنوان" توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة"، غزة: جامعة الأزهر.
- السيد، حسن، (2011). التعددية الدينية في الفكر الإسلامي، ط1، بيروت: العارف للمطبوعات.
- شحاتة، حسين، (2008). الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط1، القاهرة: دار النشر للجامعات.
- الصاوي، صلاح، (1993). التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، ط1، نابلس: دار الإعلام الدولي.
- صليبا، جميل، (1982). المعجم الفلسفي، ج 1، بيروت: دار الكتب اللبناني.
- ضيف الله، فوزية، (2015). الدولة والتعددية الثقافية، ط1، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

- عبد السلام، الفاتح عبد الله، (2002). التعددية السياسية والحزبية من منظور إسلامي، مجلة الجزيرة تفكر، مجلد (4)، عدد (2).
- عبده، الشيخ محمد، (د.س). شرح نهج البلاغة لعلي بين ابي طالب، بيروت، دار المعرفة، دس
- العبيدي، حسام علي، (2015). التعددية الدينية المفهوم والاتجاهات، مجلة العميد، مجلد (4)، عدد(14).
- العبيدي، حسان والأعرجي، ستار، (2018). التعددية الدينية ووحدة الأديان، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، عدد (50).
- عدوان، عاطف، (2003). التحول إلى التعددية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد 16، العدد1.
- العدوان، عبد الحليم مناع، (2012). التعددية الحزبية والسياسية في الأردن الأحزاب الإسلامية أنموذجاً، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد (31).
- العربي، محمد عبد الله، (2016). محاضرات في الاقتصادي الإسلامي، ج1، القاهرة: مطبعة الشرق العربي.
- علي، عبد الكريم عثمان، (2016). معالم الرحمة بين الإسلام والتعددية الثقافية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي "عن الرحمة في الإسلام"، الرياض: جامعة الملك سعود.
- عمارة، محمد، (1997). التعددية. الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية، القاهرة: دار نهضة مصر.
- عمارة، محمد، (2008). الإسلام والتعددية. الاختلاف والتنوع في إطار الوحدة، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولي.
- عوض، جابر سعيد، (1993). مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة بعنوان" التعددية الحزبية والدينية والطائفية في قلب العالم الإسلامي الوطن العربي"، القاهرة: جامعة القاهرة.
- العوضي، أحمد، (1992). حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام، ط1، القاهرة: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- العوضي، رفعت السيد، (2010). موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، المجلد الثاني عشر، ط1، القاهرة: دار السلام للطباعة، والنشر والتوزيع والترجمة.
- العوضي، رفعت، (1985). من التراث الاقتصادي للمسلمين، مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
- الغنوشي، راشد، (1993). الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فاضل، شاكر عبد الكريم، (2020). التعددية الثقافية ونقادها: مقاربات في إدارة التنوع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد (2) عدد (9).
- القاضي، أبو زيد عادل، (2018). التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
- القحطاني، يوسف بن محمد، (2010). التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، ط1، الرياض: دار التدمرية.
- القرضاوي، يوسف، (1995). دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة.
- القرضاوي، يوسف، (2005). من فقه الدولة في الإسلام، ط1، القاهرة: دار الشروق.
- مجمع اللغة العربية. (1960). المعجم الوسيط، ج2، اسطنبول: دار الدعوة.

- محجوب، خالد، (2017). التعددية الدينية في فكر بديع الزمان النورسي: تحليل ونقد، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مجلد (9)، عدد (1).
- المخزومي، صادق، (2017). إدارة التعددية الدينية في الإسلام النبوي: بحث في الشريعة والعقد الاجتماعي في المفاهيم والممارسة، النجف الأشرف: مؤسسة أديان للثقافة والحوار.
- معلوف، لويس، (1997). المنجد في اللغة والأعلام، ط36، بيروت: دار المشرق.
- ملك، هداية ألفنا، (2019). الإسلام والتعددية الدينية: دراسة تحليلية في التعددية الدينية في إندونيسيا، جورنال كاجيان أغاما سوسيال دان بودايا، مجلد (4)، عدد (2).
- الموسوعة السياسية، (1985). موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الموسوعة العربية العالمية، (2019). التعددية الثقافية، ط2، المجلد الرابع، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- الميلاد، زكي، (1994). الوحدة والتعددية والحوار في الخطاب الإسلامي المعاصر، ط1، القاهرة: دار الصفوة.
- ميلاد، عبد المجيد، (2008). التنوع الثقافي في عصر تكنولوجيا المعلومات، القاهرة: دار قباء.
- الناصري، محمد، (2016). التعددية الدينية، مجلة الراصد العلمي، عدد (3).
- اليقين، محمد عين، (2018). تفسير آيات التعددية الدينية: البحث عن كتاب The Study Quran A New Translation and Commentary لسيد حسين نصر (دراسة موضوعية تحليلية)، رسالة ماجستير، اندونيسيا: جامعة والي سونجو الإسلامية الحكومية سمارنج.